

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨٥

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون المالي بين حكومتى جمهورية مصر العربية  
والمانيا الاتحادية والموقع بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور

**قرر :**

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاق التعاون المالي بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمانيا  
الاتحادية والموقع بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٤٠٦ ( ١٢ ديسمبر ١٩٨٥ )

حسنى مبارك

إن حكومة جمهورية مصر العربية .  
 وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية .  
 انطلاقاً من روح العلاقات الودية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية؛  
 ورغبة في توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية من خلال التعاون المالى المبني على  
 روح المشاركة ؛

وإدراكاً أن الحفاظ على هذه العلاقات يشكل الأساس لهذه الاتفاقية ؛  
 وعزماً على المساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بجمهورية مصر العربية ؛  
 وبالإشارة إلى محضر المفاوضات المؤرخ فى ١٩٨٥/٣/٢١ ؛  
 اتفقنا على ما يلى :

( مادة ١ )

١ - تمكّن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية أو مئة ترضين  
 آخرين تخدّمهم الحكومتان معا من الحصول على قروض من  
**Kreditanstalt für Wiederaufbau - Frankfurt/Main**  
 ( مؤسّسة قروض التنمية فى فرانكفورت / ماين ) تصل إلى ٢٢٦,٥ مليون مارك المانى  
 ( مائتان وستة وعشرون ونصف مليون مارك المانى ) ومساهمات مالية تصل إلى ٨,٥  
 مليون مارك المانى ( ثمانية ونصف مليون مارك المانى ) لإجراءات التحضير والإجراءات  
 المرافقة للتنفيذ والدعم ، أى مبلغ إجمالى يصل إلى ٢٣٥ مليون مارك المانى ( مائتان وخمسة  
 وثلاثون مليون مارك المانى ) لتمويل المشروعات التالية :

- ( أ ) لب وورق قوص .
- ( ب ) بحارى كفر الشيخ .
- ( ج ) تجديد شبكة التليفونات - مرحلة ثانية ( ب ) ١
- ( د ) ترشيد استخدامات الطاقة فى الصناعة ( منحة ) .
- ( هـ ) قطاع الكهرباء - إعادة تأهيل ٤ محطات محولات ومحطة كهرباء الصيوف .
- ( و ) صندوق الدرامات ( ٤٧ ) ( منحة ) .
- ( ز ) الشركة القومية للإسمنت - مصنع التبين ( تمويل إضافى ) .

(ح) مصنع الطوب الطفلى بالسباعية ( تمويل إضافى ) .

(ط) احتياجات قطاع السكة الحديد .

(ك) البطارية الرابعة للكوك .

(ل) مصنع المواسير الزهر المرن - النصر لمسيوكات ( تمويل إضافى ) .

إذا ما أظهرت الدراسة جدوى تنمية هذه المشروعات .

٢ - تطبق هذه الاتفاقية أيضا فى الحالات المستقبلية التى تمكن فيها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية من الحصول على قروض أو مساهمات مالية أخرى من Kreditanstalt für Wiederaufbau - Frankfurt/Main

( مؤسسة قروض التنمية فى فرانكفورت / ماين ) .

٣ - يمكن أن تستبدل بالمشروعات المشار إليها فى الفقرة ( ١ ) أعلاه مشروعات أخرى إذا ما تم الاتفاق على ذلك بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية تحول المساهمات المالية المخصصة لإجراءات التحضير والإجراءات المرافقة طبقا للفقرة ( ١ ) أعلاه إلى قروض إذا لم تستخدم فى مثل هذه الإجراءات .

٤ - يتم السحب من القروض والمساهمات المالية المحددة للمشروعات الواردة تحت البنود من (ج) إلى (ل) من الفقرة ( ١ ) أعلاه بشرط الوفاء فى المواعيد المحددة بالالتزامات الناتجة عن البروتوكول المؤرخ فى ٨ فبراير ١٩٧٣ والمبرم بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية .

( مادة ٢ )

١ - استخدام المبلغ المشار إليه فى المادة (١) من هذا الاتفاق ، وأحكام وشروط إتاحتها بما فى ذلك المصروفات وتكاليف التمويل المناسبة ، وفقا للأعراف المصرفية التى يتفق عليها بين البنك المركزى المصرى ومؤسسة قروض التنمية ، وكذلك الإجراءات الواجب اتباعها لترسية العطاءات ، ستحكمها بنصوص اتفاقات تبرم بين مستلمى القرض والمساهمات المالية ومؤسسة قروض التنمية ، وتخضع للقوانين واللوائح المطبقة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بدون إضافة أى تكاليف مالية أخرى على عاتق مستلم القرض والمساهمات المالية تتجاوز تكاليف التمويل المشار إليها به .

٢ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية - طالما أنها ليست الطرف المقترض - لمؤسسة قروض التنمية سداد كل المدفوعات الناجمة عن التزامات المقترضين بالمشارك الألماني على أساس الاتفاقيات التي تبرم طبقاً للفقرة (١) أعلاه .

### ( مادة ٣ )

سوف لا تتحمل مؤسسة قروض التنمية أية ضرائب أو أعباء عامة أخرى تفرض في جمهورية مصر العربية وتتعلق بإبرام وتنفيذ الاتفاقيات المشار إليها في المادة الثانية من هذا الاتفاق .

### ( مادة ٤ )

تمنح حكومة جمهورية مصر العربية المسافرين والموردين حرية اختيار مؤسسات النقل البرى والبحرى والجوى لنقل الأشخاص والبضائع فيما يتعلق بتنفيذ هذه القروض والمساهمات المالية وتمتنع عن اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تستبعد أو تعوق الاشتراك العادل والمتكافئ، لمؤسسات النقل التي يوجد مركز عملها في ألمانيا الاتحادية تطبيقاً لهذه الاتفاقية كما تمنح التصاريح الضرورية لمشاركة مؤسسات النقل هذه يتم النقل البحرى على سفن خطوط النقل البحرى المنتظم التابعة لجمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية بموجب اتفاقية ١٩٧٣/١/٢٥ المبرمة بين تلك الخطوط .

### ( مادة ٥ )

تعطى حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية أهمية خاصة للإمكانات الاقتصادية لولاية برلين فيما يخص التوريدات والخدمات الناتجة عن منح هذه القروض والمساهمات المالية .

### ( مادة ٦ )

باستثناء أحكام المادة (٤) المتعلقة بالنقل الجوى تسرى هذه الاتفاقية أيضاً على ولاية برلين إلا إذا أصدرت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية إعلاناً مخالفاً لذلك إلى حكومة جمهورية مصر العربية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

## (مادة ٧)

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من اليوم الذى تبلغ فيه حكومة جمهورية مصر العربية حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن المتطلبات الدستورية الضرورية لنفاذ هذه الاتفاقية قد تحققت من قبل جمهورية مصر العربية .

حررت فى القاهرة فى ٢ سبتمبر ١٩٨٥ من نسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والألمانية والإنجليزية وتكون النصوص الثلاثة معتمدة ، وفى حالة التباين فى تفسير النصوص العربية والألمانية يتمم النص الانجليزى .

عن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

هانز - ديتريش جنشر

دكتور/ كمال الحنزورى

وزير الخارجية الاتحادى

وزير التخطيط والتعاون الدولى

القاهرة فى ٢/٩/١٩٨٥

صاحب السعادة دكتور/ كمال الجنزورى

وزير التخطيط والتعاون الدولى

بالإشارة إلى المادة ٢ فقرة (١) من الاتفاقية الموقعة اليوم بين حكومتينا حول التعاون  
المالى ، يشرقى أن أوكد لكم ما يلى :

أن شروط القروض الواردة فى المادة المذكورة أعلاه ستطابق تلك الشروط التى  
تطبقها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ الأول من يناير ١٩٨٦ لدى منح قروض  
فى إطار التعاون المالى مع البلدان الأكثر تضررا من رفع أسعار المواد الخام . وهذه  
الشروط تنص على فائدة قدرها ٧,٥ ٪ بالمائة ولمدة ٥٠ عاما بما فى ذلك عشر سنوات سماح  
وتتضمن المصاريف المناسبة وغيرها من تكاليف التمويل وفقا للعرف المصرفى المعمول به  
والمتفق عليه بين البنك المركزى المصرى ومؤسسة قروض التنمية .

وأكون شاكرا يا صاحب السعادة أن تؤكدوا لى موافقة حكومتكم على الشروط  
الواردة بهالى .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول أسمى آيات احترامى

هانز - ديتريش جنشر

وزير الخارجية الاتحادى

القاهرة فى ١٩٨٥/٩/٢

صاحب السعادة السيد / هانز - ديتريش جنشر

وزير الخارجية الاتحادى

يشرفنى أن أؤكد لكم استلامى لرسالتكم بتاريخ اليوم والى تقرأ كما يلى :

” بالإشارة إلى المادة ٢ فقرة ( ١ ) من الاتفاقية الموقعة اليوم بين حكومتينا حول التعاون المالى ، يشرفنى أن أؤكد لكم ما يلى :

أن شروط القروض الواردة فى المادة المذكورة أعلاه ستطابق تلك الشروط التى تطبقها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ الأول من يناير ١٩٧٦ لدى منح قروض فى إطار التعاون المالى مع البلدان الأكثر تضررا من رفع أسعار المواد الخام ، وهذه الشروط تنص على فائدة قدرها ٧,٥ بالمائة ولمدة ٥٠ عاما بما فى ذلك عشر سنوات سماح ، وتتضمن المصاريف المناسبة وغيرها من تكاليف التمويل وفقا للعرف المصرفى المعمول به والمتفق عليه بين البنك المركزى المصرى ومؤسسة قروض التنمية .

وأكون شاكرا يا صاحب السعادة أن تؤكدوا لى موافقة حكومتكم على الشروط الواردة به ”

ويشرفنى أن أبلغكم موافقة حكومتى على الشروط الواردة به .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول أسى آيات احترامى ما

دكتور / كمال الجنزورى

وزير التخطيط والتعاون الدولى

القاهرة في ١٩٨٥/٩/٢

صاحب السعادة دكتور / كمال الخنزوري  
وزير التخطيط والتعاون الدولي

بالإشارة إلى المادة ١ فقرة ( ١ ) من الاتفاقية الموقعة اليوم بين حكومتينا حول  
التعاون المالي ، يشرفني أن أقترح عليكم مايلي :

لاستكمال تمويل المشاريع الواردة تحت البنود ١ ، ج ، هـ ، ك من الفقرة ( ١ ) في  
إطار ترتيبات تمويل مختلفة يتم بكل مبدئ تخصيص من تمهيلات التمانية مضمونة بقيمة  
إجمالية تصل إلى ١٥٨ مليون مارك ألماني ، شريطة أن يتمش ذلك مع لوائح مؤسسة  
قروض التنمية KFW ومؤسسة " هيرمس " وكذلك وفقاً لنقراعد الإحراية المذكورة  
في الفقرة ( ١/١/٢ ) من محضر المفاوضات المؤرخ في ١٩٨٥/٣/٢١  
وتخضع هذه التمهيلات الاتمانية للشروط التالية :

الاستحقاق : ٥ إلى ١٠ أعوام تبعاً للمعايير المحدودة من قبل منظمة التعاون والتنمية  
الاقتصادية والمتعلقة بالتأمينات التصدير .

بدء السداد : ستة أشهر من التوريد . منتصف فترة التوريد ( أو ستة أشهر بعد أن  
يكون المشروع جاهزاً للتشغيل .

سعر الفائدة : يتواءم سعر لعائدة مع أسعار السوق السائدة في جمهورية ألمانيا  
الاتحادية وقت السحب ، على أن لا يتجاوز ١١٪ سنوياً .

المصاريف المناسبة والتكاليف الأخرى للتمويل : وفقاً للعرف المصرفي المعمول به  
والمتفق عليه بين البنك المركزي المصري ومؤسسة قروض التنمية .

وأرجو يا صاحب السعادة أن تؤكدوا لي موافقة حكومتكم على الاقتراح الوارد أعلاه .  
وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول أسمي آيات احترامى ما

هانز - ديتريش جنشر

وزير الخارجية الاتحادي

القاهرة في ٢/٩/١٩٨٥

صاحب السعادة السيد/ هانز - ديتر يش جنشر

وزير الخارجية الاتحادي

يشرفني أن أؤكد لكم استلامي لرسالتكم بتاريخ اليوم والتي تقرأ كما يلي بالإشارة إلى المادة ١ فقرة ١ من الاتفاقية الموقعة اليوم بين حكومتينا حول التعاون المالي يشرفني أن أقترح عليكم ما يلي :

لاستكمال تمويل المشاريع الواردة تحت البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من الفقرة ( ١ ) في إطار ترتيبات تمويل مختلط يتم بشكل مبدئي تخصيص تسهيلات ائتمانية مضمونة بقيمة إجمالية تصل إلى ١٥٨ مليون مارك ألماني ، شريطة أن يتماشى ذلك مع أوائح مؤسسة قروض التنمية KFW ومؤسسة "رسم" وكذلك وفقاً للقواعد الإجرائية المذكورة في الفقرة ( ١/١/٢ ) من محضر المفاوضات المؤرخ في ٢١/٣/١٩٨٥ ؛

وتتضمن هذه التسهيلات الائتمانية للشروط التالية :

الاستعناق : ٥ إلى ١٠ أعوام تبعاً للعايير المحدودة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمتعلقة بائتمانات التصدير .

بدء السداد : ستة أشهر من التوريد ( منتصف فترة التوريد ) أو ستة أشهر بعد أن يكون المشروع جاهزاً للتشغيل .

سعر الفائدة : يتواءم سعر الفائدة مع أسعار السوق السائدة في جمهورية ألمانيا الاتحادية وقت السحب ، على أن لا يتجاوز ١١٪ سنوياً .

المصاريف المناسبة والتكاليف الأخرى للتمويل : وفقاً للعرف المصرفي المعمول به

والمتفق عليه بين البنك المركزي المصري ومؤسسة قروض التنمية .

وأرجو يا صاحب السعادة أن تؤكد والى موافقة حكومتكم على الاقتراح الوارد أعلاه .

أتشرف بأن أبلغكم موافقة حكومة جمهورية مصر العربية على هذا الاقتراح .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول أسمي آيات احترامي ما

دكتور/ كمال الجنزوري

وزير التخطيط والتعاون الدولي

القاهرة في ١٩٨٥/٩/٢

صاحب السعادة دكتور/ كمال الخنزوري

وزير التخطيط والتعاون الدولي

بالإشارة إلى المادة ١ فقرة (١) من الاتفاقية الموقعة في ٩ ديسمبر ١٩٨٢ والمادة ١ فقرة (١) من الاتفاقية الموقعة في ٢٦ أبريل ١٩٨٣ بين حكومتينا بشأن التعاون المالي يشرفني أن أقترح عليكم ما يلي :

امتكالا لتمويل المشاريع الموضحة فيما بعد والسابق الاتفاق على تمويلها بموجب ترتيبات تمويل مختلط ، أتاحت أو سبق تخصيصها بشكل مبدئي وفقا للشروط والإجراءات الخاصة بمؤسسة قروض التنمية KFW ، ومؤسسة "هرمس" تقديم تسهيلات ائتمانية إضافية مضمونة وفقا لما هو مبين فيما بعد :

(١) مشروعات وردت في اتفاقية ٩ ديسمبر ١٩٨٢ :

- مالا يجاوز ٢٠ مليون مارك لمصنع التبن التابع للشركة القومية للأسمت .
- مالا يجاوز ٣٨,٥ مليون مارك لمشروع مواسير الزهر المرن .
- مالا يجاوز ٤٠,٢٣٥,٧٨٠ مارك لقاطرات وقطع غيار الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

(٢) مشروعات وردت في اتفاقية ٢٦ أبريل ١٩٨٣ :

- مالا يجاوز ٢٠ مليون مارك لمصنع سكر جوجا .
- مالا يجاوز ٥٥ مليون مارك للبطارية الرابعة للكوك بملوان .
- مالا يجاوز ٤٠ مليون مارك لمشروع استخلاص الزيت .
- مالا يجاوز ١١,٣ مليون مارك لاستيراد مكونات كهربائية .
- مالا يجاوز ٩ مليون مارك لتطوير محطات محولات .

وتخضع التسهيلات الائتمانية المشار إليها باليه الشروط التالية :  
الاستحقاق : ٥ إلى ١٠ أعوام تبعا للمعايير المحددة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمتعلقة بائتمانات التصدير .

بدء السداد : ستة أشهر من التوريد ( منتهى فترة التوريد ) أو ستة أشهر بعد أن يكون المشروع جاهزا للتشغيل .

سعر الفائدة : يتواءم سعر الفائدة مع أسعار السوق المائدة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية وقت المسحب على ألا يتجاوز ١١٪ سنويا .

المصاريف المناسبة والتكاليف الأخرى للتحويل : ونقا للعرف المعرف المعمول به والمتفق عليه بين البنك المركزى المصرى ومؤسسة قروض التنمية .

وأرجو يا صاحب السعادة أن تؤكدوا لى موافقة حكومتكم على الاقتراح الوارد أعلاه .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بولسمى آيات احترامى

هانز - ديتريش جنشر

وزير الخارجية الاتحادى

القاهرة فى ٢/٩/١٩٨٥

صاحب السعادة السيد/ هانز ديتريش جنشر

وزير الخارجية الاتحادى

يشرفنى أن أؤكد لكم استلامى لرسالتكم بتاريخ اليوم والتي تقرأ كما يلى :

بالإشارة إلى المادة ١ فقرة (١) من الاتفاقية الموقعة فى ٩ ديسمبر ١٩٨٢ والمادة ١ فقرة (١) من الاتفاقية الموقعة فى ٢٦ أبريل ١٩٨٣ بين حكومتينا بشأن التعاون المالى يشرفنى أن أقترح عليكم ما يلى :

استكمالاً لتدويل المشاريع الموضحة فيما بعد والسابق الاتفاق على تمويلها بموجب ترتيبات تمويل مختلط ، أتيجت أو سبق تخصيصها بشكل مبدئى وفقاً للشروط والإجراءات الخاصة بتؤسسة فروض التنمية KFW وتؤسسة "هرمس" تقديم تسميلات اثمانية إضافية مضمونة وفقاً لما هو مبين فيما بعد :

( ١ ) مشروعات وردت فى اتفاقية ٩ ديسمبر ١٩٨٢ :

- ما لا يجاوز ٢٠ مليون مارك لمصنع التبين التابع للشركة القومية للأسمنت .
- ما لا يجاوز ٣٨,٥ مليون مارك لمشروع مواسير الزهر المرن .
- ما لا يجاوز ٤٠,٢٣٥,٧٨٠ مارك لقاطرات وقطع غيار للهيئة القومية لسكك حديد مصر .

( ٢ ) مشروعات وردت فى اتفاقية ٢٦ أبريل ١٩٨٣ :

- ما لا يجاوز ٢٠ مليون مارك لمصنع سكر جرجا .
- ما لا يجاوز ٥٥ مليون مارك للبطارية الرابعة للكوك بحلوان .
- ما لا يجاوز ٤٠ مليون مارك لمشروع استخلاص الزيوت .
- ما لا يجاوز ١١,٣ مليون مارك لاستيراد مكونات كهربائية .
- ما لا يجاوز ٩ مليون مارك لتطوير محطات ومحولات .

- وتضع التسهيلات الأثمانية المشار إليها بعاليه للشروط التالية :
- الاستحقاق : ٥ إلى ١٠ أعوام تبعا للمعايير المحددة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمتعلقة بأثمان التصدير .
- بدء السداد : ستة أشهر من التوريد ( منتصف فترة التوريد ) أو ستة أشهر بعد أن يكون المشروع جاهزا للتشغيل .
- سعر الفائدة : يتواءم مع أسعار السوق السائدة في جمهورية ألمانيا الاتحادية وقت السحب ، على أن لا يتجاوز ١١٪ سنويا .
- المصاريف المناسبة والتكاليف الأخرى للتمويل :

وفقا للعرف المصرفي المعمول به والمتفق عليه بين البنك المركزي المصري ومؤسسة قروض التنمية .

وأرجو يا صاحب السعادة أن تؤكدوا لى موافقة حكومتكم على الاقتراح الوارد أعلاه .  
أتمنى أن أبلغكم موافقة حكومة جمهورية مصر العربية على الاقتراح الوارد أعلاه .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول أسى آيات احترامى ؟

دكتور / كمال الجنزورى

وزير التخطيط والتعاون الدولى

## وزارة الخارجية

### قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٢ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمانيا الاتحادية والموقع بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢ ؛

وموافقة مجلس الشعب عليه بتاريخ ١٩٨٦/٢/١١ ؛

وعلى تصديق السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٥ ؛

### قرار :

( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية  
والمانيا الاتحادية الموقع بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢

ويحل به اعتبارا من ١٩٨٦/٢/١٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد